مجلة كلية الآداب
"دوريَّةٌ – أكاديميَّةٌ – علميَّةٌ – مُحَكَّمةٌ"
عدد (٣٩) أكتوبر ٢٠١٥م ص ص: ٣١ - ٥١
جامعة سوهاج
كلية الآداب

التذكير والتأنيث في صيغتي فعول وفعيل .. مناقشة وتحليل لمذاهب النحويين

د. عبد الحميد جاسم الكبيسي(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ *نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ }

الآيات ١٩٢ – ١٩٥من سورة الشعراء

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الغفور الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين، وعلى آله وصحبه الكرام الميامين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد فإن لغتنا العربية مازالت وسوف تبقى أشرف الكلام وأم اللغات ، لما تتميز به من سلاسة وشمول مع البلاغة الراقية والمعاني السامية، كيف لا وبها نزل الذكر الحكيم ، وتحدى فرسان البلاغة والمتكلمين، ونطق بها أفصح العالمين بجوامع الكلم المبين، فلم يدرك شأوه البلغاء واستسلم لبلاغته الفصحاء.

هذا وقد أخذ علم اللغة حقه من الضبط والتأصيل والتزويق والتجميل ما لم تأخذه أي لغة في العالم، فضبط العلماء أصولها وقعدوا قواعدها، حتى تعلم الأعاجم قواعدها وأصولها ودرسوا مبادئها ومبانيها، وتعرفوا على مواردها وشواردها، فأتقنوها كالعرب الأقحاح، بل ألفوا فيها وصنفوا، وعرفوا مثل ما عرفوا، وبزوا أقرانهم من العرب، فهذا كتاب سيبويه يكاد يكون أفضل ما ألف في النحو والصرف، وهذا الجرجاني يكاد يكون أحسن من صنف في البلاغة، وهذا ابن فارس يكاد يكون كتابه أجمل كتاب ضبط الكلمة ومعناها وبين مواردها وجلاها.

ونحن اليوم إذ نتعرض لموضوع (التذكير والتأنيث في صيغتي فعول وفعيل) فإنما نريد أن نبين موضوعا يتعلق بمبنى الكلمة ونشتبك مع النحويين والصرفيين، وهو في نفس الوقت يتعلق بمعنى الكلمة ونعترك مع أهل المعنى والبلاغة، لنرى جمال الكلمة وبلاغتها ورصانة القواعد وروعتها .

وعند المناقشة والترجيح لا نريد أن نبين أفضل المذاهب بقدر ما نريد أن نبين عظمة العلماء وقدرتهم على الضبط والتأصيل، والتعمق والإحاطة، لنخرج بقضية مميزة وهي البراعة في بيان البراعة والجمال في إظهار الجمال ، والتغني بأمجاد الأوائل لا باستعراض العضلات في نقدهم ونحن المخطئون واتهامهم ونحن الضالون .

وهذه قضية يجب أن نجهر بها بين المختصين ونرفع أصواتنا بها بين الشانئين، لكي يعرف المتخصص عظمة تراثه ومجد علمائه، ويرعوي الشانئ فيقف عند حده ، لأن علماءنا لم يقصروا في أي مضمار ، ولم يتقاعسوا عن تجشم الأسفار لجلب حرف أو معنى، وكلما أوغلنا في كتبهم أدركنا كيف بذلوا الغالي والنفيس ليجمعوا لنا كلام العرب شارده ووارده، وكيف أفنوا أعمارهم في تبسيطه وتحسينه .

ولكي نبين ذلك نضع خطة هذا البحث ليتسنى لنا ضبط مساره وتحديد مجراه .

(*) قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ـ كلية التربية والعلوم الأساسية ـ جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

خطة البحث :

تشتمل خطة البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة

المقدمة : وتشتمل على: أهمية علم اللغة والوصول إلى المنتهى في ضبطها وتأصيلها. وقد تقدم ، وسبب تأليف البحث، وخطة البحث، وعمل الباحث فيه .

التمهيد : ونبين فيه معنى صيغة فعول وفعيل ومتى تكونان للمبالغة ومتى تكونان لغير ذلك .

الفصل الأول: صيغة فعول واستواء المذكر والمؤنث فيها وآراء النحويين فيها.

وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: القاعدة في صيغة فعول واستواء التذكير والتأنيث فيها وآراء النحويين في ذلك .

المبحث الثاني: التذكير والتأنيث بين الوجوب والجواز

المبحث الثالث: المذهب الراجح

الفصل الثاني: صيغة فعيل واستواء المذكر والمؤنث فيها وآراء النحويين فيها.

وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: القاعدة في صيغة فعيل واستواء التذكير والتأنيث فيها وآراء النحويين في ذلك .

المبحث الثاني: التذكير والتأنيث بين الوجوب والجواز

المبحث الثالث: المذهب الراجح

الخاتمة : وفيها النتائج والتوصيات

مبررات البحث: يسترعي انتباه المتخصص عندما يسمع بعض المتنطعين في اللغة أن يسمع منهم تحريم بعض الكلام الجائز وفي المقابل تجويز بعض المحرم، وما هو إلا أن هذا يذهب منع القياس في السماعي متمسكا بقواعد اللغة لا يحيد عنها، وذاك يترك باب القياس مفتوحا على مصراعيه مدعيا أن اللغة العربية ملكا له وله أن يعكس أو يتوسط ، ومن هنا نجد هجوم البعض على البعض والتطرف في ذلك إلى درجة أن يصف الخصم خصمه بالجهل والخيانة للغة الأم .

وقد شهدت بعض هذه الوقائع في مناقشات الرسائل في الكليات العربية ، وقرأت عن مثلها في المجامع اللغوية ، وقلما وجدت رجلا وسطا يتبنى وقف إطلاق مثل هذه الألفاظ، فيطلب من المانع مزيدا من الاطلاع والتمحيص، ويطلب من المجيز التريث وعدم التسرع في جواز ما لا يجوز .

لقد حاولت في هذا البحث أن أتتبع مسائله من كتب النحاة والصرفيين واللغويين ، ودواوين الشعراء وكتب الأدب، فأستفيد من هذا في ما أصّل ومن هذا في ما رَوى، ومن ذاك في ما جَمع ، سالكا مسلك الجمع بين المذاهب في ما يجوز الجمع فيه، مبينا وجهة نظر كل مذهب ، ولا ألجأ إلى التخطئة ما وجدت إلى ذلك سبيلا، ولا أرجح إلا إذا استحال الجمع .

ومهما يكن من أمر فسيكون هذا العمل بإذنه تعالى مسهلا وميسراً للغة والتمسك بها لا مسهلا للخروج عنها . والله الميسر .

تمهيد:

معنى صيغة فعول وفعيل ومتى تكونان للمبالغة ومتى تكونان لغير ذلك.

هاتان الصيغتان اللتان نتكلم عن بعض أحوالهما تأتيان في معظم أحوالهما للمبالغة، فمثلا كلمتا الغفور والرحيم وما كان على وزنهما هما للمبالغة ، وقد امتلأ القرآن الكريم بمثل ذلك، فلا تكاد تخلو آية من ذلك ، بل ويتكرران في الآية الواحدة .

فهاتان الصيغتان وضعتا للمبالغة أصلا (١)

ولا تكونان للمبالغة إذا كانتا لمجرد الاسمية والعلمية الخالصة فيأتي في صيغة فعول مثل: جنوب للجهة وقعود للجمل الصغير، وعجوز (٢) وذنوب للنصيب، كما قال الله تعالى {فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ} (٣) ويقال للدلو للدلو، (٤) ويأتي في صيغة فعيل مثل: بعير ، وهجين لمن كانت أمه غير عربية، ومصير وضمير، وفتيل لغشاء صغير في حد النواة ، ونقير لحفرة كرأس المسمار على ظهر النواة، فكل هذا ونحوه في هاتين الصيغتين ليس للمبالغة (٥) .

كما أن صيغة فعول وفعيل تتفاوتان في المبالغة، ففعول هو أول درجات المبالغة وهو لمن كثر منه الفعل، وفعيل لمن صار له كالطبيعة، (٦)

كما لا تكون للمبالغة إذا كانت مصدرا مثل قبلت الأمر قبولا وولعت به ولوعا ولغبت منه لغوبا ، كما في قوله تعالى {وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} [ق: ٣٨] (٧)

وقد ترد صيغة فعول مؤنثة فتكون زيادة في المبالغة، ويستوي فيها المذكر والمؤنث، مثل: أكولة وألوقة من تألق البرق إذا لمع وبرق، ويقال للزبدة ألوقة ، وأرومة لأصل القبيلة، وألومة وهو موضع ، ويقال لمن يتألم من أي شيء ، وجزورة للغنم التي تجز أصوافها، وجلوبة للمجلوبة للبيع ، وحمولة ، وخؤرة يقال: خَارَ الحر والرجل يخور خؤُورَةً ضعُف وانكسر ، وركوبة ، وشنوءة:علم على قبيلة من الأزد ، وللرجل الذي يتقزز من الأشياء ، وعروفة: لمن هو عَروفةٌ بالأمور. وعروقة : رجل عَرُوقة بالأمور ، وعلوفة للبهائم

---

(١) المخصص لابن سيده ١٣٨/١٦

(٢) الكتاب لسيبويه: ٣٩١، وقال : واوهما زائدة . والنحو الوافي (٤/ ٥٩٩)

(٣) الآية ٥٩ من سورة الذاريات

(٤) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ١٩/ ٣٩٥ والبحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٣٣٢

(٥) ويلحق بهذا ما ورد على غير نية المبالغة مقتصرًا في دلالته المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية: مثل كلمة: "ظلوم" في قول الشاعر:

وكل جمال للزوال مآله ... وكل ظلُوم سوف يبلى بظالم

فإنها ليست للمبالغة؛ إذ المقام هنا يقتضي أن يكون المراد من لفظ: "ظلوم" هو: "ظالم" وليس كثير الظلم؛ لأن كلا من الاثنين سيلقى ظالمًا. من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما، دون نظر لقلة الظلم أو كثرته.

وينطبق هذا على كلمة: "فخور" في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا} فليس المراد هنا كثرة الفخر؛ لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقًا؛ بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته. النحو الوافي (٣/ ٢٦٢)

(٦) همع الهوامع للسيوطي(٩٧/٢) وقال: وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً، ففعول لمن كثر منه الفعل، وفعال لمن صار له كالصناعة، ومفعال لمن صار له كالآلة، وفعيل لمن صار له كالطبيعة، وفعِل لمن صار له كالعادة .

(٧) الآية ٣٨ من سورة ق .

التي تحبس للعلف ، والقَرُوقة : شحم الكُلْيتين ومن الفرق وهو الخوف ،وقتوبة للبعير إذا وضع عليه القتب، كما في الحديث "لَا صَدَقَةَ فِي الْإِبِلِ الْجَارَّةِ وَلَا الْقَتُوبَةِ " (٨)

وقرونة يُقالُ: أسْمَحَتْ قرونَتُهُ، أي: نَفْسُه. وقيولة صفة للناقة التي يحبسها الرجل لنفسه فيشوّب لبنها عند القيلولة (٩) و لَجُوجَةٌ: من يضجر ويستعجل الأمور ،

ومثوبة لكل عمل يرجى منه ثواب، ومعونة للبئر المشهورة (١٠) وللفعل الذي هو الإعانة ، ومَلُولة من الملالة، ومنونة لمن هو كثير المن، والنَّسولة التي يتخذ نسلها ، وهَبُوبةُ: الرّيحُ المغْبَرة ، وهيوبة رجلٌ هَيوبَةٌ، أي: مُتَهيَّبٌ. (١١)

أويقصد بها الجنس مذكره ومؤنثه مثل : بعوضة، وشنوءة علم على قبيلة من الأزد ، ومعونة للبئر وللفعل، وبلوقة مكان بالبحرين فوق كاظمة ، وتنوفة يقال: أرض تنوفة أي أرض قفر، وخَزُومة : البقر بلغة هذيل ، والرؤودة من الرأدة للسريعة مع حسن غذاء ، وسَبُوحة : البلد الحرام ، وضبوعة موضع بئر مذكور في رسم العشيرة، وضرورة، وصرورة لمن لم يحج ذكرا كان أو أنثى، وعروبة ليوم الجمعة،

ولموسة : اسم من أسماء الطريق، ذكره سيبويه . (١٢)

وبعضهم يسمي هذه التاء في كل ما مضى علامة على النقل إلى الاسمية، لا للتأنيث، فتكون بعد لحاق التاء، أيضا، صالحة للمذكر والمؤنث،(١٣)

وهناك أسماء عامة وردت على صيغة فعولة لكن يراد بها المؤنث فقط ، كالحلوبة والرضوعة والطروقة لوجود التأنيث المحض (١٤)

---

(٨) أورده ابن قتيبة هكذا في غريب الحديث (١/ ١٨٩) وهو المعبر عنه في الحديث المشهور "ليس في العوامل صدقة" أخرجه أبو داود (٢/ ١٠) رقم ١٥٧٤ وابن خزيمة (٤/ ٢٠) رقم ٢٢٧٠ والطبرانى في الكبير (٤٠/١١ ، رقم ١٠٩٧٤) والبيهقى (١١٦/٤ ، رقم ٧١٨٣) . والمقصود بالعوامل التي تعد للعمل فلا زكاة فيها .

(٩) اللباب في علوم الكتاب (٨/ ٤٧٤)

(١٠) هو مذكور في صحيح البخاري (٣/ ١٠٣٦) رقم ٢٦٥٩ ومسلم (١/ ٤٦٨) رقم (٦٧٧) ضمن قصة رعل وذكوان الذين غدروا بالقراء .

(١١) معجم ما استعجم (١/ ١٨٨) (١/ ٢٧٧) (٣/ ٨٥٥) الخصائص (١/ ١٠) الجراثيم لابن قتيبة (ص: ١٢) الجدول في إعراب القرآن (١/ ٨٦) المزهر في علوم اللغة (٢/ ١٢٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٤٣٩) مختار الصحاح (ص: ١٩٦) ديوان الأدب للفارابي (ص: ٤٢) طلبة الطلبة (١/ ٢٥٠) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٢٩) العباب الزاخر (١/ ١٩٢،

(١٢) الكتاب ص: ٣٢٤ والقاموس المحيط مادة (لمس)

(١٣) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٣٢)

(١٤) معجم ما استعجم (١/ ١٨٨) (١/ ٢٧٧) (٣/ ٨٥٥) الخصائص (١/ ١٠) الجراثيم لابن قتيبة (ص: ١٢) الجدول في إعراب القرآن (١/ ٨٦) المزهر في علوم اللغة (٢/ ١٢٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٤٣٩) مختار الصحاح (ص: ١٩٦) ديوان الأدب للفارابي (ص: ٤٢) طلبة الطلبة (١/ ٢٥٠) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٢٩) العباب الزاخر (١/ ١٩٢،

الفصل الأول
صيغة فعول واستواء المذكر والمؤنث فيها وآراء النحويين فيها

وفيه مباحث ثلاثة

المبحث الأول: القاعدة في صيغة فعول واستواء التذكير والتأنيث فيها وآراء النحويين في ذلك

المبحث الثاني: التذكير والتأنيث بين الوجوب والجواز

المبحث الثالث: المذهب الراجح

المبحث الأول
القاعدة في صيغة فعول واستواء التذكير والتأنيث فيها وآراء النحويين في ذلك

وضع علماء اللغة العربية قاعدة تقول : إن صيغة فعول وفعيل يستوي فيها المذكر والمؤنث، فلا تؤنث الصيغة بشرط أن يذكر قبلها الموصوف، فتقول: رجل جريح وامرأة جريح ، وعليه قوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ} (١٥) وقوله تعالى {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} (١٦) وقوله تعالى {قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ } (١٧) فإذا لم يذكر قبلها جاز أن تقول : رأيت قتيلة الشجار ، ومررت بذبيحة الأضحى ، وهذا باتفاقهم . (١٨)

هذا بالنسبة للقاعدة في هاتين الصيغتين . ولكنهم اشترطوا لكل صيغة شروطا .

أما بالنسبة لصيغة فعول فقد اشترطوا لذلك أربعة شروط .

أولا : أن يذكر قبله الموصوف، كما تقدم آنفا .

ثانيا: اشترط بعضهم أن يأتي فعول بمعنى فاعل، وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بنية الفاعل أصل. ولأن مجيء فعول بمعنى فاعل أكثر من مجيئه بمعنى مفعول فهو أصل له . فلما كان يأتي بمعنى فاعل كثيرا جعلوه كالشرط ، مثل شكور وغفور وصبور (١٩) فإن جاء بمعنى مفعول فيجوز تأنيثه ، مثل: ركوبة، بمعنى مركوبة وجلوبة بمعنى مجلوبة، (٢٠) ويمثل بعضهم بأكولة بمعنى مأكولة (٢١) وما أظنه مناسبا ، لأنه علم على نوع من الماشية تتخذ للعلف في البيوت فتأكل لتسمن وهي العلوفة.

---

(١٥) الآية ١٧ من سورة الشورى
(١٦) الآ٥٦ من سورة الأعراف
(١٧) الآية ٧٨ من سورة يس
(١٨) الكتاب – لسيبويه ص: ٣٢٤
(١٩) شرح إبن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ٩٢- ٩٤ و شرح الأشمونى (١/ ٤١٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٥٤)
(٢٠) أوضح المسالك ٤/ ٢٨٧ شرح إبن عقيل ٤/ ٩٣ درة الغواص في أوهام الخواص ص: ١٣٢ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص: ١٥٠ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤١٨/١
(٢١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (١/ ٤١٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٥٤)

وقد يخرج عن هذا رسول وهو بمعنى مفعول لكنه لا يؤنث، فلم يسمع رسولة (٢٢)
ثالثا: واشترط بعضهم أن يكون الفعل متعديا غير لازم (٢٣) مثل: ركوب من ركب، وقتول وضروب، كقول الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر (٢٤)

وقد يأتي من اللازم على قلة ، مثل: نزور ، يقال للمرأة إذا كانت قليلة اللبن، أو قليلة الولد ، كما قال الشاعر :

شاكَتْ رُغامَى قذوفِ الطَّرْفِ خائِفَةٍ هَوْلَ الجَنانِ نَزورٍ غيرِ مخْداجِ

وقال الشاعر أيضا :

شرارُ الطيرِ أكثرُها فِراخاً وأمُّ الصقرِ مِقْلاتٌ نزورُ (٢٥)

وحصور للممتنع عن النساء أو الممنوع عنهن، هكذا قالوا (٢٦).

---

(٢٢) السماع والقياس (ص: ٦٢) لتيمور :أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور
(٢٣) أوضح المسالك ٤/ ٢٨٧ شرح إبن عقيل ٤/ ٩٣ درة الغواص في أوهام الخواص ص: ١٣٢ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص: ١٥٠ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤١٨/١
(٢٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (١/ ٤١٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٣/ ١٣٥٤)
(٢٤) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٤، المقتضب ١/ ٨٤، الأصول في النحو (١/ ١٢٤) أوضح المسالك (٣/ ٢٢١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٤١٨/١
(٢٥) الزاهر فى معانى كلمات الناس (٢/ ١٠٢) الصحاح في اللغة (٢/ ٢٠٢ الصناعتين : الكتابة و الشعر (ص: ٣٢،القاموس المحيط (ص: ١٤٢٥)المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٢٨)
(٢٦) المخصص ــ لابن سيده (٣/ ٣٤٤)المزهر في علوم اللغة (٢/ ١٨٩) لسان العرب (٤/ ١٩٣) تاج العروس من جواهر القاموس (١١/ ٣٢– ٣٤) وله معان كثيرة ذكرها الزبيدي فقال: حَصِرَ بالسِّرِّ : كَتَمَه في نَفْسِه ولم يَبُحْ به ، وهو حَصِرٌ وحَصُورٌ .
والحَصُورُ : مَنْ لا يَأْتِي النِّسَاءَ وَهُوَ قادِرٌ عَلَى ذالِكَ ، وإنَّمَا يَتْركُهُن عِفَّةٌ وزُهْداً ، وهاذا أبْلَغُ في المدْح , أوْ هو المَمْنُوعُ مِنْهُنَّ ، من الحَصْرِ والإحْصار أي المنْع ، أو هُوَ مَنْ لا يَشْتَهِيهنّ ولا يَقْرَبُهُنّ) وهاذا قولُ ابْنُ الأعْرَّابيِّ . وقال الأزْهَرِيّ : الحَصُورُ : مَنْ حُصِرَ عن النِّسَاءِ فلا يَسْتَطِيعُهُن ، وقيل : سُمِّيَ في قوله تَعَالَى : { وَسَيِّدًا وَحَصُورًا } (آل عمران : ٣٩) لأنّه حُبِسَ عمّا يَكُونُ من الرّجَال . وقال المُصَنِّف في البَصَائِر في تَفْسير هاذِه الآية : الحَصُورُ : الّذِي لا يأْتِي النِّسَاءَ إمَّا مِنَ العُنّة وإمّا من العِفّة والاجْتِهَاد في إزالةِ الشَّهْوَة ، والثَّانِي أظْهَرُ في الآية ؛ لأنَّ بذالِكَ يَسْتَحِقّ الرَّجُلُ المَحْمَدَة . وقِيلَ الحَصُورُ : المَجْبُوبُ الذَّكَر والأنْثَيَيْن ؛ وبه فُسِّر حَدِيثُ القِبْطِيّ الّذِي أمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلِيًّا بقتْله ، قال : فرفَعَت الرِّيحُ ثَوْبَه . فإذا هو حصُورٌ . قالوا : وهاذا أبلغ في الحَصَرِ لعَدم آلَةِ النِّكاح .
و الحَصُورُ أيضاً : البَخِيلُ المُمْسِكُ . وقيل : هو الّذِي لا يُنْفِق على النَّدَامَى ، كالحَصِرِ ، ككَتِفٍ ، وَقَدْ جاءَ في حديثِ ابن عَبّاس : ما رأيتُ أحداً أخْلَقَ للمُلْكِ مِن مُعاوِيَة ، كَان النّاسُ يَرِدُونَ مِنْه أرْجَاءَ وَاد رَحْبٍ ، لَيْسَ مِثْلَ الحَصِر العَقِص . يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْر . الحَصِرُ : البَخِيل . والعَقِصُ : المُلْتَوِي الصَّعْبُ الأخْلاق .
والحَصُورُ : الهَيُوبُ المُحْجِم عن الشَّيْءِ ، وهو البَرِمُ أيضاً ، كما فسَّره السُّهَيْلِيّ ، وبه فُسِّر بعضُ بَيْت الأخْطَل السَّابق ذِكْرُهُ .أي قول كَعْبٌ :

إذا غَلَبَتْه الكأسُ لا مُتَعَبِّسٌ :. حَصُورٌ ولا مِن دُونِها يَتَبَسَّلُ)

والحَصُورُ كصَبُورٍ : النَّاقةُ الضَّيِّقَة الإحْلِيل .

وكسول حيث لا يختلف في أنه لازم ، ويستعمل للمذكر والمؤنث، قال الشاعر :

ولا وأبيـــك مـــا يغنـــي غنـــائي مـــن الفتيـــان رُمَّيْـــل كســـول (٢٧)

وقال الشاعر أيضا :

طـــال التقلـــب والزمـــان ورابـــه كسل ويكره أن يكـــون كســـولا (٢٨)

وقال كثير يمدح بشر بن مروان، وأمه قطية بنت بشر بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب:

هجانُ اللّون واضحةُ المحيّا ... قطيعُ الصّوتِ آنسةٌ كسولُ (٢٩)

رابعا: واشترط بعضهم أن يكون في معنى المبالغة ، كما تقدم في التمهيد ، وذلك في الأعلام والأسماء . مثل جنوب وقعود ، ونحو ذلك (٣٠)، فهذه أعلام وضعت هكذا ، لمجرد الاسمية، ولا تفيد المبالغة .

(٢٧) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٧٩) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢٦) الصحاح في اللغة (١/ ٢٩٢، لسان العرب (١١/ ٣٠٩)

(٢٨) منتهى الطلب من أشعار العرب (ص: ٢٣٧، قاله الراعي النميري, زهر الآداب وثمر الألباب (١/ ٢٢٣)

(٢٩) المرجعان السابقان

(٣٠) الكتاب لسيبويه: ٣٩١، النحو الوافي (٣/ ٢٦٢)

المبحث الثاني
التذكير والتأنيث بين الوجوب والجواز

لم أجد أحدا من علماء اللغة العربية صرح بلزوم التذكير في باب فعول أوقال بوجوبه، (٣١) إلا ما قاله الصبان في حاشيته على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل. وقد رأينا أن هذا لم يطرد .

وكذا يشتم من قول ابن مالك في ألفيته:

ولا تلـــــى فارقـــــة فعـــــولا أصـــــلا ولا المفعـــــال والمفعـــــيلا

كـــــذاك مفعـــــل ومـــــا تليـــــه تـــا الفـــرق مـــن ذي فشـــذوذ فيـــه

ومـــــن فعيـــــل كقتيـــــل إن تبـــــع موصوفه غالبـــا التـــا تمتنـــع (٣٢)

فقوله: تمتنع ، يُشتَمّ من عكسه الوجوب.

والذين عيروا بقولهم: يقال ولا يقال، لم يسعفهم الاستقراء ، فما من شيء منعوه إلا وجدناه عند اللغويين موثقا ولهم فيه شعر عن العرب ، بل وجدناه بكثرة يصعب ادعاء الندرة بعده، وإذا انتفت الندرة فإنه يصعب بالتالي سلامة القاعدة .

لقد وجدنا قولهم: إن فعولاً لا يكون إلا بمعنى فاعل، فإذا كان بمعنى مفعول يجوز تأنيثه ، ووجدنا (رسول) بمعنى مرسل ولا يجوز تأنيثه باتفاق الجميع .

وقالوا: لا يأتي فعول من اللازم إلا على ندرة ، ووجدناهم قد ذكروا نزورا وكسولا .

وهذا الكلام يحتم علينا الرجوع إلى أصل الخلاف في مفهوم التذكير والتأنيث، وقد ناقش ابن الأنباري ذلك فقال: وأما الجواب عن كلمات الكوفيين وقولهم إن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه .

الوجه الأول: أن هذا يبطل بقوله تعالى {يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ}(٣٣) ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغي ان لا تدخل هاهنا لأن هذا وصف لا يكون في المذكر فلما دخلت دل على فساد ما ذهبوا إليه .

والوجه الثاني: أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو في هذه الألفاظ وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب ان لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم: رجل عاشق وامراة عاشق، ورجل عانس وامرأة عانس، إذا طال مكثهما لا يتزوجان، ورجل عاقر وامرأة عاقر إذا لم يولد لهما ، ورأس ناصل من الخضاب ولحية ناصل، وجمل نازع إلى وطنه وناقة نازع ، وجمل ضامر وناقة ضامر ، وجمل بازل وناقة بازل في كلمات كثيرة قال زهير :

---

(٣١) الكتاب – لسيبويه (ص: ٣٣١، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ص: ١٥١) (ص: ٢٤٩) (ص: ٢٥٠) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٣٢) (٣/ ٣٣٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك (ص: ٠) شرح المعلقات العشر (ص: ٠) معجم الأفعال المتعدية بحرف (ص: ٧٥) (ص: ٧٦)

(٣٢) ألفية ابن مالك بشرح إبن عقيل (٤/ ٩٢)

(٣٣) الآية ٢ من سورة الحج .

وَوَقعْـتُ بَـيْنَ قُتُـودِ عـنْس ضَـامِرٍ لحَّاظـةٍ طفـلَ العشـيِّ سِـنَادِ (٣٤)

وقال الأعشى :

عهدي بهـا فـي الحـيِّ قـد سُـربلتْ بيضاءُ مثلُ المهـرةِ الضَّـامر (٣٥)

وقال زهير :

تُهَـوِّنُ بُعْـدَ الأرض عَنِّـي فَريـدَةٌ كنازُ البَضِيع سَهْوَةُ المَشْي بازلُ (٣٦)

وقال لبيد :

بَكَـرَتْ بـه جُرَشِـيَّةٌ مَقْطـورَةٌ تُرْوِي المحَاجِرَ بـازلٌ عُلْكُـوم (٣٧)

وقال آخر :

ببَـازلٍ وجْنَـاءَ أو عَيْهَـلٍّ كـأنَّ مَهْواهـا عَلـى الكَلْكَـلِّ (٣٨)

كيف والأصمعي قد صنف في هذا النحو كتابا .

والوجه الثالث: وهو أنه لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل، فيقال: المرأة طلق وطمث وحاض وحمل، كما يقال طالق وطامث وحائض وحامل، فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حملة على المعنى كأنه قال إنسان حائض، لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع، فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضا على قول من حمله على النسب بوجه ما لأنه جعل حائضا بمعنى ذات حيض، والفعل لا يدل على نفس الشيء ، فيقال إن هندا حاض بمعنى هند ذات حيض، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان، فبان الفرق بينهما، والله أعلم(٣٩).

فالقول بالوجوب لا يستقيم على رأي أحد ، ولا كذلك الاطراد ، ولا يكون إلا الجواز ، وهو المقبول ، وهو المفهوم من تعبير جمهور العلماء .

---

(٣٤) الحيوان للجاحظ (٤/ ٤٠٩) أساس البلاغة (١/ ٤١٩،

(٣٥) الحماسة المغربية (ص: ٩٢، صبح الأعشى (١/ ٤٤٣) المخصص ــ لابن سيده (٥/ ٦٦) الموشى للوشاء البغدادي (ص: ٢٦، همع الهوامع (١/ ٣٩٨)

(٣٦) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤/ ٤٠٦) مختارات شعراء العرب لابن الشجري (ص: ٢١، لسان العرب (١٤/ ٤٠٦) (سهو)

(٣٧) المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٤٢٢) المخصص ــ لابن سيده (٢/ ١٥٧) لسان العرب (٤/ ١٦٥) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ١٣٩)

(٣٨) العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق(ص: ٢٠٥، الأصول في النحو لابن السراج (٣/ ٤٥٢) المحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٤٣٣)

(٣٩) ينظر في كل مامر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٧٧ – ٧٨٢ مع بعض التفصيل .

المبحث الثالث
المذهب الراجح

لعلنا بعد عرض الآراء نجد حجة في ترجيح مذهب على مذهب، ولكن ليس معنى هذا أن المذهب المرجوح باطل لا يؤخذ به، فالمذهب الصحيح في اللغة هو النظر في الفائدة، لا التعصب ، فإن كان في القياس فائدة فيجب أن يؤخذ بالقياس، وربطه بالفائدة أولى، لأن التعصب لا تأتي منه فائدة، وإن لم يكن في القياس فائدة فلن نتمسك به، ولن نلوي ذراع الألفاظ لكي نستجر الفائدة، ولاشك أن الفائدة تكون حينئذ منقوصة ، وربما تكون مشلولة تحتاج من صاحبها أن يركب لها أرجلا وأذرعا ، وربما تكون معتوهة فيركب لها رأسا، وهو في كل ذلك يدافع عنها،ولذلك قيل قديما: أوهى من حجة صرفي وأضعف من حجة نحوي،وأظن أن الذي دعا الناس يقولون ذلك وقوع بعض النحاة والصرفيين في ذلك لا كلهم ، وإلا فالنحو يكفي أنه يعتمد في معظم قواعده على الكتاب والسنة ورواية الثقات الذين توغلوا في البادية مع الأعراب ودونوا ما سمعوه منهم، وكثيرا ما يستدرجون الأعراب للنطق باللفظ الذي يريدون سماعه، أو الجملة التي يريدون تدوينها، وإذا سمعوا لفظا غريبا سألوا المتكلم عن معناه، فيدونون الفائدة كاملة موثقة، ولم تأت الطوامُّ إلا من الذين حملوا كل غث وسمين، ونقلوا عمن هب ودب ، تماما كما كان البصريون يغتمزون على الكوفيين فيقولون: نحن نأخذ اللغة عن أهل الشيح والقيصوم حرشة الصباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز والكواميخ. (٤٠)

وبناء على ما فات فالأولى أن نقول : يجوز القياس في صيغتي فعول وفعيل، فنقول: هند عجوزة وعجولة وكريمة ولطيفة ، ونقول أيضا: الأفضل أن نتبع لغة القرآن ، فما اختاره القرآن اخترناه ، وما سجله اتبعناه ، على أننا لا نخطّئ العامة، ولا نجادلهم في السماع والقياس، فما لنا ولهم ، ومالهم وعلم اللغة، أن عامتنا اليوم لم تعد تصلح أن يقال عن لسانها عربي، بل هم اليوم أشبه بالعجم، وماذا نستطيع أن نصلح من لسانهم، فلقد اعتلى المنابر من لا يصيب في جملة واحدة ، وتقلد وزارة الثقافة من لا يعرف حرف الجر، وأصبح وزيرا للتعليم من لم يُجد شيئا من التعليم في بلاد كثيرة، بل في بلاد كانت مشعلا للعلم ومهدا للثقافة، وفي بلاد كانت تقوم القيامة فيها ولا تقعد لو أخطأ خطيب أو لحن مذيع، وفي بلاد لو لحن وزير في الصباح استقال في المساء ، أو جلب الأساتذة ليعلموه، كما دخل أعرابي على الوليد بن عبد الملك وكان لحنة فقال : أنصفني من ختني يا أمير المؤمنين ، فقال : ومن ختنك ؟ قال : رجل من الحي لا أعرف اسمه ، فقال عمر بن عبد العزيز : إن أمير المؤمنين يقول لك: من ختنُك ؟ فقال : هو ذا بالباب . فقال الوليد لعمر : ما هذا ؟ قال : النحو الذي كنت أخبرتك عنه ، قال : لا جرم فإني لا أصلي بالناس حتى أتعلمه .

ومثل هذا كان في القرن الأول أيام كان الأعراب هم أفصح الناس وأصفى الناس أذهانا .

---

(٤٠) تاريخ آداب العرب للرافعي ص ١٨ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ــ الأعداد (٨١ – ١٠٢) (/ ٢١) من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني ص ٧

ومهما يكن من أمر فإن القياس في تأنيث صيغتي فعول وفعيل مع المؤنث جائز، يعمل به، على أنني أريد أن أفرق بين النحوي والعالم والعامة، فالنحوي والعالم يكلمان الناس على حسب مداركهم فلا يقول النحوي أو العالم للعامي: هند قتيل، فإنه سيخطئه ويتهمه بتذكير المؤنث ويضحك منه، لكن إذا تكلما مع بعضهما فليتبعا الغالب الأعم، ونحن إذا كتبنا في كتبنا كذلك.

وقد ذهب إلى جواز القياس مجمع اللغة العربية المصري والسوري وقالا : يجوز اشتقاق (فعول) للمبالغة من المتعدي واللازم حين الحاجة، وهو رأي صائب. وقد علم أن من الأئمة البصريين من يقول بقياس اشتقاقه. فدل ذلك على أن صوغ (فعول) قياسي، على كل حال. (٤١)

وإذا كان يمتنع (فعيل) للمبالغة من لازم، فإن مجيء (فعول) منه، سائغ متقبل. وقد أحصى الأستاذ محمد شوقي أمين عضو مجمع اللغة العربية القاهري، مما جاء على فعول وهو من اللازم، مائة مثال أو يزيد، كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (لشهر نيسان ١٩٥٥م).

ولكن ما بال اسم المبالغة (فعول) هذا لا يتسع للازم ويضيق عنه اسم المبالغة (فعيل) فلا يأتي إلا من متعد. أقول الأصل في (فعيل) أن يكون صفة مشبهة، وهو مبني غالباً على (فعُل) بالضم، ولا يكون هذا إلا لازماً. فإذا خرج عن بابه إلى المبالغة لإيقاع الفعل على جهة التكثير فلا بد أن يبنى على غير اللازم.

أما (فعول) فالأصل أن يكون لإيقاع الفعل على جهة التكثير، ولا يقتضي حاله هذا أن يختص بلازم أو متعد، كما اقتضى حال (فعيل) في الأصل. ومن ثم اتسع لهما جميعاً وكثر ما جاء منه. بل من هنا ضاق مسرى (فعيل) إذا كان للمبالغة فقلّ تحوله عن اسم الفاعل. وقد أحصى الدكتور إبراهيم أنيس عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في معجم الفيروزابادي (٣٧٩) مثلاً لفعول، على حين لم يقع على أكثر من (١٤٧) مثالاً، من مفعال، كما جاء في مجلة المجمع القاهري الثامنة عشرة. (٤٢)

ثم قرر المجمعان أن (فعول) يبقى للمبالغة سواء بُني على متعد أو لازم، لكنه هل يحتمل أن يكون صفة مشبهة إذا كان من لازم؟ والأصح أنه لا يتأتى هذا إلا بشرط واحد. فقد جاء النص على أن (فعولاً) من صيغ المبالغة، وأنه يستوي فيه التذكير والتأنيث ما دام بمعنى الفاعل، وإنه لكذلك. فأنت تقول رجل صبور وامرأة صبور ورجل غيور وامرأة غيور. فلا مساغ إذن لأن يكون صفة مشبهة، لأن النص على أن الصفة المشبهة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث. لكنه إذا أتى من فعول ما أنث بالتاء شذوذاً قيل إنه صفة مشبهة.

هذا و(فعول) محمول على (الاسمية) لعدم بنائه على صيغة فعلية خاصة به. قال ابن سيده (٤٣): (اعلم أن فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله تاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث. تقول امرأة ظلوم وغضوب وقتول. ومعناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة إلى – فعول– فلم تدخله هاء التأنيث لأنها لم تبن على الفعل) وأردف (وذلك أن فاعلاً مبني على – فعَل– ومُفعلا مبني على –أفعل– وفعيلاً مبني على فعُل، وفعِلاً مبني على فعِل. فلما لم يكن لفعول فعلٌ تدخله تاء التأنيث تُبنى عليه، لزمه التذكير لهذا المعنى. فإذا كان فعول بمعنى مفعول دخلته التاء ليفرقوا بين ماله الفعل وبين ما الفعل واقع عليه).

---

(٤١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ــ الأعداد (٨١ – ١٠٢) (/ ٢١)

(٤٢) جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص: ٢٨٦

(٤٣) المخصص : (١٣٨/١٦)

فالأصل في التاء الفارقة أن تدخل على الفعل. وتدخل اسم الفاعل والمفعول لمشابهتهما الفعل لفظاً ومعنى. وحملت الصفة المشبهة على اسم الفاعل والمفعول لمشابهتها إياهما. وفحوى كلام ابن سيده أن ما كان من الصفات بتأويل (فاعل) لحقته التاء إذا بني على فعل يختص به غالباً، كما اختص (فاعل) بفعَل، ومُفعل بأفعل. وفعيل بفعُل، وفعِلٌ بفعِل، وفعال بما بني عليه (فاعل).

أما (فعول) فلم يختص بفعل يغلب عليه بناؤه. لتدخله التاء كما تدخل الفعل الذي بني عليه. والواقع أنه قد سمع (فعول) مبنياً على فعَل وفعِل لازمين ومتعدّيين وعلى فعُل ولا يكون إلا لازماً. أما فاعل فقد ذهب الجمهور إلى أن بناءه من الأصل على (فعَل) لازماً ومتعدياً، و (فعِل) متعدياً.

فقد قال العرب (فعول) من فعُل كنزور من نزر إذا قل فقيل امرأة نزور قليلة اللبن، ولم يسمع نازر لأن فاعلاً لا يبنى على فعُل.

وقيل كسول من كسِل، وحصور من حصِر ورؤوم من رئم وفروق من فرق، ولم يُسمع في معناها (فاعل) لأن فاعلاً لا يُبنى عند الجمهور على فعِل لازماً. وقد أدى هذا إلى كثرة (فعول) في المبالغة. قال الدكتور إبراهيم أنيس عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجلة المجمع (٨٢/١٨): (والذي يبعث على الحيرة هو التسوية بين هاتين الصيغتين: فعول ومفعال، في فكرة القياسية، رغم أن ما ورد من أمثلة فعول في المعاجم العربية يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد فيها من صيغة مفعال. ففي إحصاء سريع من قاموس الفيروزابادي تبين لنا أن عدد أمثلة فعول –٣٧٩– على حين أن عدد أمثلة مفعال –١٤٧–). فإذا كانت فعول للمفعول ألحقت بها التاء فرقاً بينها وبين ما هو للفاعل. (٤٤)

وهكذا نرى أن القياس في هاتين الصيغتين شائع عند العرب ، وعلى كثرة وليس على قلة . وعليه فيجوز التأنيث مع المؤنث بالتحفظ الذي ذكرناه .

(٤٤) دراسات في النحو ص: ٣٥٩- ٣٦١ وجملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص: ٠

الفصل الثاني
صيغة فعيل واستواء المذكر والمؤنث فيها وآراء النحويين فيها.

وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: القاعدة في صيغة فعيل واستواء التذكير والتأنيث فيها وآراء النحويين في ذلك .

المبحث الثاني: التذكير والتأنيث بين الوجوب والجواز

المبحث الثالث: المذهب الراجح

الخاتمة : وفيها النتائج والتوصيات .

المبحث الأول
القاعدة في صيغة فعيل واستواء التذكير والتأنيث فيها وآراء النحويين في ذلك.

القاعدة نفسها في فعول تقال هنا: أن ما جاء على صيغة فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث، فتقول : رجل قتيل وامرأة قتيل، وزيد جريح وهند جريح ، (٤٥)

وذلك بشروط ثلاثة:

أولا : أن يذكر قبله الموصوف، كما تقدم آنفا ، فإذا لم يذكر الموصوف تقول: مررت بقتيلة بني فلان،(٤٦) وقد يذكر قبلها الموصوف ولا تؤنث لكن على ندرة قال الله تعالى: {قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ }(٤٧) لأن (رميم) هو البالي فعيل بمعنى فاعل.

ثانيا: اشترط بعضهم أن يأتي فعيل بمعنى مفعول(٤٨) فإن كانت بمعنى فاعل قلت : امرأة رحيمة وظريفة، وجوبا ، وادعى بعضهم الإجماع على أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة وليست مقيسة، (٤٩) وجعله

---

(٤٥) وفي هذا يقول ابن مالك:
وناب نقلا عنه ذو فعيل ... نحو فتاة أو فتى كحيل
شرح ابن عقيل (٣/ ١٣٨)

(٤٦) أوضح المسالك (٤/ ٢٨٨) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٤٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٧١) و(٣/ ١٣٥٥ حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٤٧٧)

(٤٧) الآية ٧٨ من سورة يس

(٤٨) (٤٨) أوضح المسالك (٤/ ٢٨٨) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٤٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٧١) و(٣/ ١٣٥٥ حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٤٧٧)

(٤٩) قال ابن عقيل في شرحه على الألفية (٣/ ١٣٨- ١٣٩) :
وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة وليست مقيسة بالإجماع وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول وليس مقيسا خلافا لبعضهم وقال في شرحه وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يتب قياسا كعليم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي نفي الخلاف. وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الإجماع على أن فعيلا لا ينوب عن مفعول يعني نيابة مطلقة أي من كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل .

بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل . (٥٠) ويأتي بمعنى فاعل ، وليس على قلة، بل هو كثير ، مثل: سميع وعليم وكريم ورحيم وحليم ورقيب وشهيد ومقيت وحسيب، وهو في أسماء الله الحسنى كثير ، وكذا نبيء ومسيح وعريف، وبخيل، (٥١)

ثالثا: واشترط بعضهم أن يكون وصفا في معنى المبالغة، فإن كان علما على جنس لمجرد الاسمية فيلزم التذكير ، مثل : فصيل وتبيع ، كلاهما من ولد الناقة، وغدير لنبع الماء الجاري ، وحشيش للكلأ اليابس، فلا يقال تبيعة ولا فصيلة ولا غديرة للنبع ، ولا حشيشة (٥٢) فإن كان علماً فيه التاء يبقى على حاله وتأنيثه، فلا يذكّر مثل: صحيفة وصفيحة وذبيحة ونطيحة وقضية وهدية(٥٣)

إذن صيغة فعيل تفترق عن صيغة فعول بأنه لا يشترط في صيغة فعيل أن يكون من الفعل المتعدي ، فيأتي من مثل رحيم وقدير ، ويأتي من الفعل اللازم مثل حليم وكريم وعظيم .

كما أن صيغة فعيل غالبا تأتي بمعنى مفعول، وصيغة فعول تأتي بمعنى فاعل، ولكنهما تشتركان في الخروج عن المعنى، فقد رأينا كيف جاءت صيغة فعول بمعنى مفعول ، وجاءت صيغة فعيل بمعنى فاعل .
هذا ولهاتين الصيغتين أحكام أخرى كثيرة ومتشعبة كالجمع والتثنية، ومنها ما ليس له مفرد من نوعه، وكل ذلك أيضا له قواعد ، وخروج عن القاعدة، أو ما لا تشمله القاعدة، وهذ كلام طويل جدا ، كان بودي أن أخوض في غماره وأسبر غوره ، لكن الاختصار سمة هذه الأبحاث، فأحجمت عن ذلك خشية الإطالة، ونسأل الله تعالى الفائدة فيما تم تقديمه والله المستعان وفيه الرجاء وعليه التكلان .

(٥٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (ص: ١١٦٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨٧١) همع الهوامع (٣/ ٣٢٨)
(٥١) الصحاح في اللغة (٢/ ١٨٨، العباب الزاخر (١/ ٤٤، المخصص ــ لابن سيده (١/ ٢٥٧) تاج العروس من جواهر القاموس (٧/ ١٢٤)
(٥٢) النحو الوافي (٤/ ٦٤٩)
(٥٣) شرح الأشموني ١/ ٤١٧

المبحث الثاني
التذكير والتأنيث بين الوجوب والجواز

صرح بعض النحاة وكثير من شراح ألفية ابن مالك أن تذكير المؤنث في صيغة فعول واجب بشروطه المتقدمة، (٥٤) وخالفهم في ذلك كثيرون، (٥٥)
والواقع كما رأينا أن هذه الشروط لم تسلم لمشترطيها ، ولم تنضبط المحترزات الخارجة عن القاعدة .
فالذين اشترطوا لبقائه على صفة التذكير أن يذكر موصوفه قبله لم يسلم لهم هذا الشرط لقول العرب : هذه صفة ذميمة ، وخصلة حميدة (٥٦) وامرأة كريمة،
قال عبادة بن الصامت:

ولو أن نفسي طاوعتني لأصبحت لها حَفَدٌ ممّا يعدّ كثير
ولكنها نفسي علي كريمة عيوف لأصهار اللئام قدور (٥٧)

وقبيلة عزيزة ، قال الشاعر :

فلا، وأبي دهماء، زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قادح (٥٨)

وقلعة حصينة ، ودرع حصينة ، وفي الحديث " جامع الأحاديث (١٣/ ٨٨)
رأيت كأنى فى درع حصينة ورأيت بقرا تنحر فأولت أن الدرع الحصينة المدينة وأن البقر نفر والله خير(٥٩)
وقال الشاعر :

أتته المنايا دون درع حصينةٍ وأسمر خطّيٍّ وجرداء ضامر (٦٠)

ودابة سريعة، و انشدوا للأصم عبد الله بن ربعي الدُّبَيْريّ :

ما للّذي تُصبي عجوزٌ لا صَبا سريعةٌ السُّخط بطيئة الرّضا (٦١)

وكثير من هذا وأمثاله عند العرب ، مشهور أكثر من أن يحصى، (٦٢)
والذين اشترطوا أن يكون فعيل بمعنى مفعول وجدنا أوصافا كثيرة على وزن فعول بمعنى فاعل مثل رحيم وكريم ، وغير ذلك مما أوردناه ، (٦٣) وهو كثير جدا لا نستطيع أن نسميه شاذا، ولا ندعه في دائرة الاستثناء من القاعدة، فكان لا بد أن نجيز قياسه تسهيلا على الناس وتخفيفا على اللسان .

---

(٥٤) ينظر الصفحة السابقة
(٥٥) ينظر المبحث السابق
(٥٦) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (١/ ٤١٩) وشرح الكافية الشافية لابن مالك (ص: ٣٤٩ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٥٦)
(٥٧) أخبار أبي القاسم الزجاجي (ص: ٣،
(٥٨) شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٩٦) همع الهوامع (٣/ ٢٧٧)
(٥٩) أخرجه أحمد (٣٥١/٣ ، رقم ١٤٨٢٩) وقال الهيثمى (١٠٧/٦) : رجاله رجال الصحيح . والدارمى (١٧٣/٢ ، رقم ٢١٥٩) . وأخرجه أيضًا : ابن سعد (٤٥/٢) ، وابن أبى شيبة (١٧٨/٦ ، رقم ٣٠٤٨٩) .
(٦٠) التعازي والمراثي للمبرد (ص: ١٩، الأغاني (١١/ ٢٤٤) الحماسة البصرية ص: ٩٢، زهر الآداب وثمر الألباب للقيرواني (٢/ ٣١٠)
(٦١) المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٦٨)
(٦٢) ينظر المراجع السابقة
(٦٣) ينظر المبحث السابق

المبحث الثالث
المذهب الراجح

نقول هنا مثل ما قلنا في فعول ، وإن كنا وجدنا في فعيل من صرح بأن استواء التذكير والتأنيث واجب إذا استوفى شروطه ، لكننا وجدنا أن هذه الشروط لم تسلم لمشترطيها، لأننا نحن لم نضع اللغة لكي نشترط ما شئنا ، وإنما هي لغة ورثناها عن أسلافنا ، ولم يضع أسلافنا تفصيلا لكل قواعد للغة ، ولكن إذا وجدنا اجتهادا يستند على الاستقراء ثم رأينا أن الاستقراء لم يكن مطردا جاز لنا أن نخالفه ، ونقول لصاحبه: لقد عملت ما بوسعك وبذلت جهدك فلك الشكر ، ولكننا نرى غير رأيك، وإن كان رأيك جائز الاتباع ، لكنه في نفس الوقت جائز المخالفة .

وبناء على ما تقدم في فعول وفعيل فإن الراجح هو جواز القياس في قضية التذكير والتأنيث، فيجوز أن نقول: هند غضوب وغضوبة وامرأة جريح وجريحة، لأن السماع ورد بذلك والقياس يؤيده ، كما بينا رأي العلماء في ذلك ، وأوردنا النقل الصحيح عن العرب الذين تؤخذ عنهم اللغة . والله أعلم .

الخاتمة

نحمد الله تعالى على توفيقه إلى إتمام هذا البحث الذي أخذ مني عناء غير متوقع، فقد كنت أظن أن هذا البحث عبارة عن لفت انتباه الباحث المتخصص إلى قضية التذكير والتأنيث في صيغتي فعول وفعيل، لكن تشعب بنا الموضوع إلى مفردات هاتين الصيغتين، مع أني لم أذكر كل شيء ، لأن هذا شأو بعيد لا منتهى له، وهكذا العلم ، مهما أفنينا فيه أعمارنا نجد أنفسنا أننا لم نحصل شيئا ، وقديما قالوا: من قال علمت فقد جهل ، كيف لا وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم الذي أوتي علم الأولين والآخرين: {وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }(٦٤)

وبناء على هذا فإن هذه الوريقات وما وراءها من جهد ما هي إلا نقطة في محيط ، فنسأل الله العون والسداد .

وإذا كان ينبغي لنا أن نسجل شيئا في خاتمة هذا البحث فعلينا أن نسجل بعض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا العمل ومن خلال القراءات التي صاحبته .

النتائج :

أولا : أن صيغتي فعول وفعيل يستوي فيهما المذكر والمؤنث لكن ليس باطراد .

ثانيا : أن ما خالف قاعدة استواء التذكير والتأنيث ليس قليلا ، فلا يسمى شاذا ولا استثناء .

ثالثا : أن استواء التذكير والتأنيث في في صيغتي فعول وفعيل ليس واجبا ، بل هو جائز ، فيجوز أن نقول هند غضوب وامرأة جريح ، ويجوز أن نقول: هند غضوبة وامرأة جريحة .

(٦٤) الآية ١١٤ من سورة طه

رابعا : أن الجري وراء تخطئة الناس لابد أن يكون بعد الاستقراء وبذل الجهد حتى لا ينقلب المخَطِّئ إلى مخْطِئ ، فيفقد الثقة بين المتخصصين ، وبالتالي تضعف الثقة في أي عمل يخرج به على الناس وعندئذ لا تسلم لنا أي قاعدة ، وهذا أمر خطير في البنية العلمية، حيث سيطلع الناس على كلام متناقض بين الجواز والمنع فيوقع الناس في حيرة ومتاهات، ولا يدرون بعدها من يصدقون ، وجينئذ تهتز الثقة في المادة العلمية ، وقد يصل الأمر إلى عزوف الناس عن ذلك الفرع من حياتنا العلمية ، فتضيع حضارتنا التي أفنى فيها أسلافنا العظام حيتهم على مدى تلك الحضارة .

ومن هنا لا بد لنا أن نضع توصيات للمتخصصين في هذا المجال .

أولا : لا بد من المحافظة على تراثنا اللغوي الذي هو عنوان حضارتنا، ومادة العرض التي نعرض بها هذه الحضارة .

ثانيا : لا بد من الاعتزاز بهذا التراث الذي خلفه لنا الأوائل، لأنه سبب وجودنا وسبب امتداد هذا الوجود .

ثالثا : إذا كثر الخلاف واشتد أدى إلى التطرف والغلو في الآراء فيفقد المتطرف ثقة الناس فيه، ويؤدي اهتزاز الثقة في المادة العلمية، فيكون التطرف سببا في القضاء على العلم ، تماما مثل التطرف الديني والسياسي، فعندما كثر المفتون غير المتثبتين وقع الناس في حيرة، أيتبعون هذا أم هذا أم هذا ، وفي كثير من الأحيان يملك المخطئ من أدوات الدعاية والانتشار ما لا يملكه المصيب ، فتنقلب الحقائق ويقع الناس في الضلال .

وكذلك التطرف السياسي عندما اشتد النزاع بين الأطراف، وتعصب كل فريق لرأيه وقعنا في خطر عظيم أصبح يهدد كياننا ووجودنا، ونحن اليوم في مهب الريح، حضارتنا وثقافتنا واعتلاؤنا القمم التي تتنافس عليها الأمم، حيث استطاع المبطلون بما يملكون من وسائل فرض باطلهم ، وتصدرهم في ميدان الحياة – أو فلنقل ملعب الحياة – وزينوا باطلهم بكل ما أوتوا من قوة ، حتى سار خلفه جماهير الناس، وأصبح يُنظَر لكل من يخالفهم على أنه هو المتطرف وهو الإرهابي، ويجب على المجتمع كله محاربته . وفي هذا المنعطف تضيع الأمم .

فالحفاظ على تراثنا وثقافتنا أمر يجب أن نحشد له كل العلماء ونجند له كل الجنود ونسخر له كل الإمكانيات حتى ننقذ هذه الأمة من الضياع المحتم .

هذا وما قدمته في هذه الوريقات من صواب فأسأل الله أن يتقبله، وما كان غير ذلك فأرجو أن يغفره، وهو من وراء القصد وبه المستعان وعليه التكلان .

فهرس المراجع والمصادر

١- أخبار أبي القاسم الزجاجي للزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: تحقيق د عبد الحسين المبارك . ط دار الرشيد بالعراق ١٩٨٠م .

٢- أساس البلاغة للزمخشري أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ط دار صادر بيروت ١٣٩٩ه ١٩٧٣ م .

٣- الأصول في النحو لابن السراج أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي .ط : مؤسسة الرسالة – بيروت .الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ .تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي .

٤- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، ط : دار الفكر- بيروت، الطبعة الثانية، تحقيق : سمير جابر.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، ط : دار الفكر – دمشق.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك لابن هشام: أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري .ط : دار الجيل – بيروت،الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩.

٧- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ط : دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .الطبعة : الأولى تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض .

٨- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي : محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، أبي الفيض ، الملقب بمرتضى ، الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين ط : دار الهداية.

٩- تاريخ آداب العرب للرافعي ط دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٤ ه ١٩٧٤ م .

١٠- التعازي والمراثي للمبرد ط : دار صادر بيروت ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م ط ٢.

١١-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي : أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى٧٤٩هـ) تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر .ط : دار الفكر العربي .الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٢-الجدول في إعراب القرآن، تأليف : محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى : ١٣٧٦هـ) ط : دار الرشيد مؤسسة الإيمان – دمشق . الطبعة : الرابعة ، ١٤١٨ هـ.

١٣-الجراثيم لابن قتيبة : عبد الله بن مسلم المتوفي سنة ٢٠٧٦ هـ ط دار إحياء التراث العربي بسوريا ومصر، تحقيق محمد جاسم الحميدي ١٩٩٧ م .

١٤-حاشية الخضري على ابن عقيل ط : دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي ١٩٣٧ م .

١٥-حاشية الصبان (محمد بن علي) على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي وط دار الفر ١٤٢٩ ه و٢٠٠٩ م .

١٦-الحماسة البصرية : لأبي الحسن البصري . ط عالم الكتب بيروت ١٤٠٣ه ١٩٨٣ م ط ٣.

١٧-الحماسة المغربية للجراوي ، النسخة الالكترونية.

١٨-الحيوان للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ،المتوفى سنة ٢٥٥هـ . تحقيق عبد السلام محمد هارون . ط دار الجيل سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م لبنان/ بيروت .

١٩-الخصائص لابن جني : المؤلف : أبي الفتح عثمان بن جني .ط : عالم الكتب - بيروت .تحقيق : محمد علي النجار.
٢٠-درة الغواص في أوهام الخواص درة للحريري: القاسم بن علي الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ ، تحقيق عرفات مطرجي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، سنة ١٤١٨/١٩٩٨هـ بيروت.
٢١-ديوان الأدب للفارابي: أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ،ط مجمع اللغة العربي ط بولاق ١٣٩٤ ه : ١٩٧٤ م.
٢٢-الزاهر فى معانى كلمات الناس للأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ط : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ الطبعة الأولى، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن.
٢٣-زهر الآداب وثمر الألباب للقيرواني: أبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني ،ط : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م الطبعة : الأولى ، تحقيق : أ. د / يوسف على طويل .
٢٤- السماع والقياس لتيمور :أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور . (المتوفى: ١٣٤٨هـ) رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة ، ط: دار الآفاق العربية، القاهرة - مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٥-سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد . ط: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .
٢٦-سنن الدارمى : أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ، ط : دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٧-السنن الكبرى للبيهقى: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مع الجوهر النقي لابن التركماني: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، ط : مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد ، الطبعة : الطبعة الأولى ـ ١٣٤٤ هـ.
٢٨-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف : عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، لصاحبها سعيد جودة السحار الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.
٢٩- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط : المكتبة الأزهرية للتراث .
٣٠-شرح الرضى على الكافية لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات السلامية، ط ١٣٩٨ ه - ١٩٧٨ م جامعة قار يونس.
٣١-شرح الكافية الشافية لابن مالك . ط : دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩ه ١٩٧٩ م .
٣٢-شرح المعلقات العشر ط دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢ م ١٤٢٣هـ .
٣٣-شرح شافية ابن الحاجب ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥ م .

٣٤-صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي : أحمد بن علي القلقشندي ط : دار الفكر – دمشق .الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ تحقيق : د.يوسف علي طويل .
٣٥-الصحاح في اللغة للجوهري ط دار العلم للملا يين سنة ١٣٩٩ ه- ١٩٧٩.
٣٦-صحيح ابن خزيمة : محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري .ط: المكتب الإسلامي – بيروت ، ١٣٩٠ – ١٩٧٠ تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي.
٣٧-صحيح البخاري : أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ط : دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت .الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧ . تحقيق : د. مصطفى ديب البغا .
٣٨-صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٩-الصناعتين : الكتابة والشعر للعسكري: أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري .تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،ط : المكتبة العصرية سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م بيروت
٤٠-الطبقات الكبرى لابن سعد : محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري ،ط : دار صادر – بيروت.
٤١-طلبة الطلبة للنسفي : نجم الدين بن حفص المتوفى ٥٣٧ ه تحقيق خليل الميس ط در القلم بيروت ١٤٠٦ ه ١٩٨٦ م .
٤٢-العباب الزاخر للصاغاني: رضي الدين الحسن بن محمد ط المجمع العلمي العراقي ١٩٧٨ م تحقيق : د فير محمد حسن .
٤٣-العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق ط دار الجيل بيوت
٤٤-غريب الحديث لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد ط : مطبعة العاني – بغداد ، الطبعة الأولى١٣٩٧ تحقيق : د. عبد الله الجبوري.
٤٥-فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية : المؤلف :صفوت محمود سالم.
٤٦-القاموس المحيط للفيروز آبادي : ط مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١ه و١٩٥٢ م .
٤٧-الكتاب لسيبويه: : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام هارون ط الخانجي بمصر ١٤٠٨ ه ١٩٨٨ م ط٣.
٤٨-اللباب في علوم الكتاب لابن عادل : أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م الطبعة الأولى، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض.
٤٩-لسان العرب لابن منظور : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط : دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى .
٥٠-مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٥١-مجمع الزوائد للهيثمى : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، ط : دار الفكر، بيروت – ١٤١٢ هـ
٥٢-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت ٤٥٨هـ ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، ط دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٠م بيروت .

٥٣- مختار الصحاح للرازي : محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، ط : مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة طبعة جديدة ، ١٤١٥ – ١٩٩٥ ،تحقيق : محمود خاطر.
٥٤- مختارات شعراء العرب لابن الشجري: ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق : محمود حسن زناتي ط: مطبعة الاعتماد، مصر الطبعة: الأولى، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م.
٥٥-المخصص لابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده . ط : دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤١٧هـ ١٩٩٦م الطبعة الأولى، تحقيق : خليل إبراهم جفال
٥٦-المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط: دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ .تحقيق : فؤاد علي منصور.
٥٧-مسند أحمد . الإمام أحمد بن حنبل ، ط : مؤسسة قرطبة – القاهرة.
٥٨-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . للرافعي : أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي .ط : المكتبة العلمية – بيروت.
٥٩-المصنف لابن أبى شيبة : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ ــ ٢٣٥ هـ) تحقيق : محمد عوامة. ط دار القبلة .
٦٠-المعجم الكبير للطبرانى : سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، ط : مكتبة العلوم والحكم – الموصل ،الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ – ١٩٨٣ تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي
٦١-معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري: عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد ،ط : عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ ، تحقيق : مصطفى السقا
٦٢-معجم مقاييس اللغة لابن فارس : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط : دار الفكر ، الطبعة : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٣-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري : أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى : ٥٣٨هـ) تحقيق : د . علي بو ملحم ، ط : مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٣
٦٤-المقتضب للمبرد : محمد بن يزيد . ط دار الشعب ١٩٧٧
٦٥-من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر.
٦٦-منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون البغدادي: محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (المتوفى: ٥٩٧هـ) النسخة الإلكترونية.
٦٧-الموشى أو الظرف والظرفاء لأبي الطيب محمد بن إسحاق بن يحيى الوشاء، تحقيق: كمال مصطفى، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٣م.
٦٨-النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة لعباس حسن – دار المعارف – الطبعة الثالثة.
٦٩-همع الهوامع للسيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط : المكتبة التوفيقية بمصر .